

**ملخص:**

يحظى قطاع الصناعات الغذائية باهتمام كافة دول العالم لما يوفره من الفائدة التي تتكامل مع القطاع الزراعي، بالإضافة إلى أهميته على الصعيد الإستراتيجي والأمن الغذائي ومساهمته في الإكتفاء الذاتي للدول، ولهذا يُعتبر قطاع الصناعات الغذائية عنصرا داعماً ومحفزاً لتطوير القطاع الزراعي ورُكناً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي والإستقرار الاقتصادي ،، تهدف دراستنا إلى الاهتمام بقطاع واحد يعتمد بدرجة كبيرة في مدخلاته على المنتجات الزراعية وهو قطاع الصناعات الغذائية، والذي قد يساهم في تحسين الأمن الغذائي لأفراد المجتمع مما يساهم بشكل وافر في التنمية الاقتصادية للبلد، إذا ما أحكم تكامل هذا القطاع مع قطاع الزراعة وبالتالي الزيادة في الصادرات وبالنظر إلى التوجه الحديث للمؤسسات نحو سوق الصناعات الغذائية، ومنستتجه من هذه الدراسة هو سعي المؤسسات الجزائرية للحصول على موقع معتبر في هذا السوق والتحكم فيه إلى حد ما بما يتبع لها الفرصة للبقاء وتحقيق الأرباح في هذه السوق التنافسية.

**كلمات مفتاحية:** الصناعات الغذائية، التنمية، التصدير، المنتجات الزراعية.

**Abstract:**

The food industries sector enjoys the attention of all countries of the world for the benefits it provides that are integrated with the agricultural sector, in addition to its strategic importance, food security and its contribution to the self-sufficiency of countries. Therefore, the food industries sector is considered a supportive and catalyst for the development of the agricultural sector and a fundamental pillar in achieving food security and stability. Economic , our study aims to pay attention to one sector that depends to a large extent on its inputs on agricultural products, which is the food industries sector, which may contribute to improving food security for members of society, which would contribute greatly to the country's economic development, if the integration of this sector with the agricultural sector is tightened and thus The increase in exports and in view of the recent trend of enterprises towards the food industry market, and what we conclude from this study is the endeavor of Algerian enterprises to obtain a significant position in

**الصناعات الغذائية الجزائرية  
كمدخل فعال لتطوير المنتجات  
الزراعية  
وانعاش النهضة التصديرية**

*Algerian food industries as an  
effective input for developing  
agricultural products  
And revive the export boom*

**هادف حيزية\***

**جامعة محمد بوضياف المسيلة  
(الجزائر)**

*hiziya.hadif@univ-msila.dz*

\* هادف حيزية

## 1. مقدمة:

هناك حقيقة معروفة وهي أن من لا يملك غذاء لا يملك حريته ولابد من العمل في ضوء هذه الحقيقة وفي حدودها، وفي هذا المجال يمكن القول بأن وهو كذلك في منطقتنا العربية، بل أصبح من المشاكل اليومية التي تواجه الإنسان في معظم البلدان، ولهذا فإن إيجاد الوسائل المناسبة للمحافظة على المواد الغذائية في صورة صالحة للاستهلاك لأطول فترة ممكنة صار من أهم الأمور التي تشغله بالباحثين.

تلعب الصناعات الغذائية دورا هاما في الأنظمة الغذائية، بسبب موقعها في واجهة منبع الزراعة ، فلا يمكن الاستغناء عنها في انتاج أساسيات غذاء المجتمعات . وتمثل الصناعات الغذائية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية عالميا سواء من حيث الحجم أو من حيث الأهمية الاستراتيجية، كما تعتبر الصناعات الغذائية في العديد من الدول القطاع الصناعي الأكثر أهمية، حيث نجد في المتوسط 70 بالمئة من المنتجات الزراعية يتم تحويلها عن طريق قطاع الصناعات الغذائية.  
**الإشكالية :** ما مدى أهمية الصناعات الغذائية وهل حقيقة أنها تعتبر كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية ؟

### الفرضيات :

- التصنيع الغذائي والزراعي يقومان دورا جوهريا في توفير الحرية للشعوب على مستوى العالم.
- لم يعد الحصول على المواد الغذائية من الأمور البسيطة في معظم دول العالم خاصة الدول النامية.
- لتطوير الصناعات الغذائية يجب تحديد العناصر المحركة للتغيير على مستوى حلقات المنبع والمصب.
- تعتبر الصناعات الغذائية كأهم قطاع في عملية الاستي ارد والتصدير بعد قطاع المحروقات في الجزائر.

## 2. ماهية الصناعات الغذائية:

### 1.2 تعريف الغذاء

يمكن تعريف الغذاء بأنه مجموعة من المواد الضرورية التي يجب تناولها للمحافظة على الصحة والنمو وسير العمليات الحيوية في الكائن الحي (فراح، 1997).

إن الغذاء في الحقيقة عبارة عن خليط من الكيميائيات، ويمكن تقسيم أي غذاء إلى عدة أجزاء ممثلة كيميائيا، أي أنه يمكن التعرف على المجموعة الكيميائية التي ينتمي إليها كل جزء من الغذاء وكذلك التتبؤ بما يحدث لأجزاء الغذاء

عند الطبخ أو بعد الأكل أو داخل الجسم، أي أن كل مجموعة من مكونات الغذاء لها إسم كيميائي وهذه تشمل الكاربوهيدرات، الدهون، البروتينات، الفيتامينات، الأملاح المعدنية، الماء، الإنزيمات وغيرها، وتعتبر جميع مكونات الغذاء مواد عضوية باستثناء الأملاح المعدنية والماء، ويقصد بالمواد العضوية أنها تحتوي على ذرات كربون مرتبطة كيميائياً بذرات أخرى غالباً ما تكون هيدروجين، أوكسجين، ونتروجين، وأحياناً فسفر.

إن تحديد المجموعة الكيميائية التي يتبع لها أي جزء من الغذاء يعود إلى الطريقة التي ترتبط بها الذرات السابقة مع البعض، ومع أن معظم الأغذية التي تحتوي على خليط من المجموعات الكيميائية المشار إليها سابقاً، إلا أن هناك بعض الأغذية التي تحتوي عادة مجموعة كيميائية واحدة أو مكون واحد في الغالب كما هو الحال في العسل الذي يتكون من الكربوهيدرات والقليل من الماء، إن الجزء الغير العضوي للغذاء يتتألف غالباً من الأملاح المعدنية التي تحتاج إليها في وجباتنا للمحافظة على صحتنا، ومع أن كميتها في الغذاء قليلة جداً مقارنة بالمكونات الأخرى إلا أنها مهمة غذائياً.

## 2.2 تعريف علم الصناعات الغذائية

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني ، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني ، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني، أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الثاني.

### 3.2 . تعريف الصناعة الغذائية :

لقد اختلفت تعاريف الصناعة الغذائية باختلاف وجهات نظر الدارسين لها، فليس هناك تعريف واحد متفق عليه، لذلك فإن إعطاء التعريف المعروفة للصناعة الغذائية أمر ضروري للإحاطة بها، وعليه يمكن تعريف الصناعة الغذائية كما يلي:

الصناعة الغذائية هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفق مواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشياً مع الشروط الجيدة لمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري (النجفي، 2009).

إن الصناعات الغذائية هي نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل المواد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية، ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية.

كما تعرف على أنها العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطارج وتحوilyها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها بحيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية.

#### 4.2. أهمية الصناعات الغذائية:

تلعب الصناعة الغذائية دورا هاما في بيئه المحيط و هي مفصل هام في السلسلة الغذائية، و وسيط أكيد بين الحقل والمائدة، والصناعات الغذائية كتطبيق عملي للعلوم من أجل حفظ وتداول الأغذية تتقسم لنوعين من الصناعات الحفظية ومنها صناعة التعليب والتبريد والتجميد وغيرها ، والتحويلية ومنها صناعة السكر والزيوت.

كما تعد الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد كل دولة، باعتباره من الصناعات الأساسية والهامـة التي تسهم بشكل فاعل في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، كما أن تطوير الصناعات الغذائية يرتبط بتـنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيـاني كـونـه المصـدر الأسـاسـي للمـوـاد الأولـية للـصـنـاعـاتـ الـغـذـائـيـةـ فـضـلـاـ عـنـ تـرـابـطـهاـ معـ فـروعـ صـنـاعـيـةـ مـهـمـةـ مـثـلـ صـنـاعـةـ العـبـوـاتـ الـورـقـيـةـ وـالـبـلاـسـتـيـكـيـةـ وـالـزـجاجـيـةـ وـرـقـائـقـ الـأـلـمـونـيـومـ وـمـوـادـ التـغـلـيفـ عـلـىـ أـنـوـاعـهـاـ،ـ وـكـذـلـكـ قـطـاعـاتـ النـقـلـ وـالـمـوـاـصـلـاتـ وـغـيرـهـاـ (ـالـزـرـاعـةـ فـيـ الـيـمـنـ وـ الـاستـثـمـارـ)ـ فـيـ الصـنـاعـاتـ الـغـذـائـيـةـ،ـ مـنـ مـوـقـعـ الـمـرـكـزـ الـوطـنـيـ لـلـمـعـلـومـاتـ لـرـئـاسـةـ الـجـمـهـورـيـةـ الـيـمـنـيـةـ،ـ عـلـىـ الرـابـطـ)ـ.

يتميز القطاع الزراعي بارتباطه مع القطاع الصناعي بالعديد من الروابط المباشرة وغير المباشرة، حيث يعتبر أحد مصادر مستلزمات الإنتاج الرئيسية للعديد من القطاعات الصناعية، ويعتبر التصنيع الزراعي أحد أهم مكونات الصناعة لفوائده الاقتصادية عديدة تساهـمـ فـيـ تـحـقـيقـ قـيـمةـ مـضـافـةـ مـلـمـوـسـةـ وـمـنـفـعـةـ حـقـيقـيـةـ لـلـاقـتصـادـ (ـسـيـدـ،ـ 2016ـ،ـ صـفـحةـ 18ـ).

#### 5.2. أهداف التصنيع الغذائي:

- تصنيع وحفظ الغذاء الذي يزيد عن حاجة الاستهلاك الطارج مما يؤدي إلى:

- الأغذية من التلف والفساد ومن مسببات التسمم الغذائي.
- توفير الأغذية الموسمية الإنتاج في أوقات ندرة وجودها في الأسواق.
- المحافظة بقدر الإمكان على مستوى الأسعار في الأسواق.
- تخزين الأغذية بصورةها الاعتيادية أو المصنعة لمواجهة احتياجات المواطنين في الظروف الحرجة أو الطارئة، مثل الفيضانات والجفاف والأزمات والحروب، أو عدم القدرة على الاستيراد الأغذية لأسباب مختلفة.
- تحويل الخامات الزراعية والتي لا يمكن استهلاكه مباشرة إلى منتجات لها قيمة غذائية واقتصادية مرتفعة، مثل إنتاج زيت الطعام من بعض البذور مثل بذور القطن وعباد الشمس وفول الصويا... الخ، وكذلك إنتاج الدقيق من طحن حبوب القمح.
- إنتاج أغذية ضمن مواصفات ومقاييس محددة، وكذلك رفع جودة العديد من الأغذية بتحسين حالتها أو بالسيطرة على مكوناتها والمواد المضافة لها مثل إضافة Vit-C للشراب أو تطريمة اللحوم إنزيميا.
- تحويل بعض المخلفات الغذائية والزراعية إلى منتجات لها قيمة اقتصادية مثل إنتاج البكتين من قشور الموالح أو قشور البصل.
- توفير الوقت والجهد عند تناول أغذية محفوظة سهلة التحضير، وبخاصة للعاملين الذين لا يسمح وقتهم بقضاء فترة طويلة في تحضير الأغذية الطازجة وطهوها.

## 6.2. العقبات التي تواجه الصناعات الغذائية وتؤدي إلى تخلفها :

- قلة الثروة الحيوانية المستخدمة لانتاج الحليب وانخفاض انتاجية المتوفر منها.
- قلة توفر المواد الزراعية الخام التي تحتاجها قطاعات صناعية غذائية كثيرة.
- عدم تطوير المنتجات وبصورة خاصة من قبل القطاع الخاص وحيث يتطلب هذا التطوير اجراء دراسات وابحاث علمية.
- قلة الاهتمام بالثروة السمكية.
- عدم توفر اصناف خاصة لحفظ والتجميع وان وجدت لاتتوفر بالكمية اللازمة للتجميع.

- ارتفاع اسعار المواد الخام ومواد التعبئة.
- وجود صعوبات كثيرة للتعاقد مع المزارعين لانتاج انواع محددة بمواصفات معينة لسد حاجة الصناعة.

### 3. الصناعة الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي:

#### 1.3. هيكل الصناعات الغذائية العالمية:

إن هيكل صناعة الأغذية العالمية يتغير باستمرار ويتطور في تركيبته من موردين للأغذية، مصنعين، وتجار بالتجزئة الذين لهم معرفة مباشرة بأفضليات المستهلكين وعادات الشراء، ويبقى الهدف الأساسي الذي تقوم عليه هذه الصناعة هو بيع منتجاتها وتحقيق الربح، لذلك يعتبر التسويق أكبر متحكم في هيكل هذه الصناعة في العالم التي تسوق منتجاتها للاستهلاك المباشر من قبل الأفراد، لذلك فإن تجار التجزئة للأغذية يحتلون مكانة مهمة في هيكل هذه الصناعة حول العالم، باعتبارهم في وضع يسمح لهم بنقل هذه المعلومات إلى قطاعات أخرى من سلسلة التوريد، في السعي لتلبية طلبات المستهلكين للتتنوع والقدرة على تحمل التكاليف والسلامة والجودة.

وتبلغ مبيعات التجزئة العالمية للأغذية حوالي 4 تريليون دولار سنوياً، حيث تمثل محلات السوبر ماركت أكبر حصة من المبيعات، ومعظم شركات التجزئة العالمية الرائدة هي شركات أمريكية وأوروبية، كما وسع تجار التجزئة الكبيرة متعددة الجنسيات وجودهم في البلدان النامية وتجار التجزئة الصغيرة وتمثل أكبر 15 شركة سوبر ماركت عالمية أكثر من 30 في المائة من مبيعات السوبر ماركت في العالم، وبفضل التكنولوجيات المحسنة يتمتع هؤلاء البائعون بتكليف التشغيل على تجار التجزئة المحليين.

وعلى غرار تجار التجزئة، يعيد مصنعوا الأغذية إعادة توجيه استراتيجيات أعمالهم استجابة لإشارات المستهلكين المرسلة عبر تجار التجزئة، وهناك إستراتيجيتان مشتركتان هما التوسيع الجغرافي في البلدان النامية وزيادة التركيز على إدارة فئات المنتجات، وعلى الرغم من أن الشركات المصنعة متعددة الجنسيات توسيع بسرعة في عملياتها، فإن تركيز الشركات على تصنيع الأغذية المعلبة غير ملحوظ على المستوى العالمي، وتشكل حصة أكبر 50 مصنعاً للأغذية من التجزئة العالمية للأغذية المعلبة أقل من 20 في المائة.

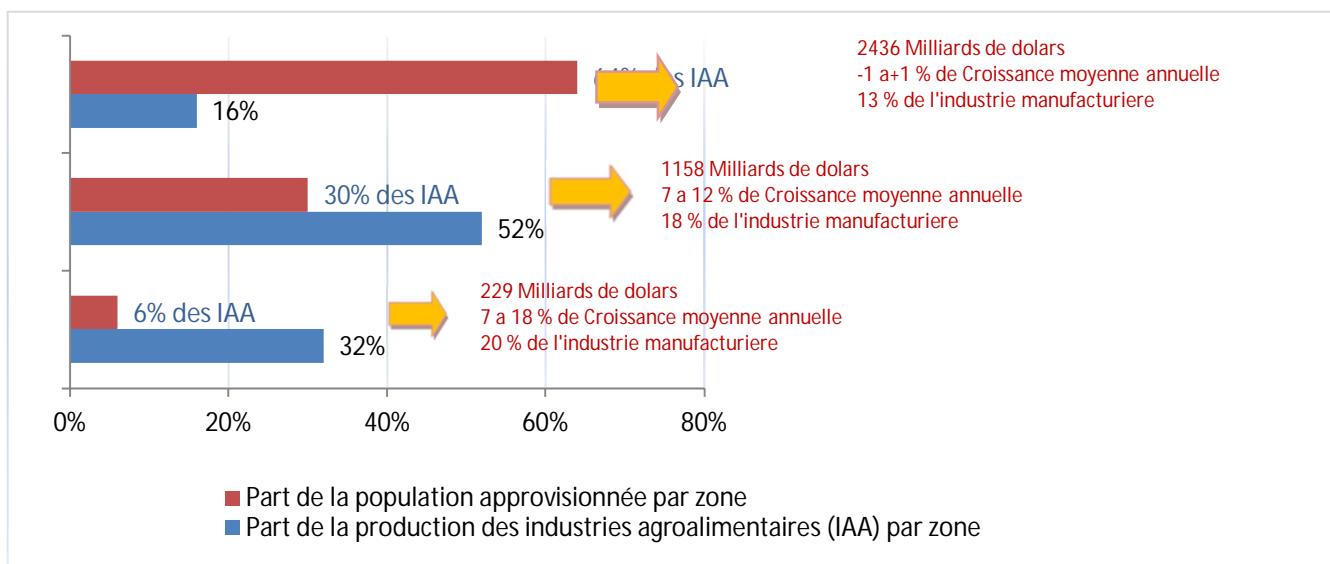
وبفضل الابتكار والتنافس من العلامات التجارية الخاصة في قطاع التجزئة، يركز مصنعوا الأغذية على خطوط إنتاج محددة، حيث يتمتعون بمزايا متصلة، وهناك تركيز قوي على "الإدارة" و "النمو المركز" مع استراتيجيات التوسيع. في بينما أن التصنيع ليس واضحا على المستوى العالمي بالنسبة إلى مجموع الأغذية المعلبة، فإن تركيز الشركة قد يكون موجودا في خطوط إنتاج محددة وأسواق إقليمية. (Global Food Industry, 2017)

### 2.3. مكانة الصناعة الغذائية في الاقتصاد العالمي :

تحتل الصناعة الغذائية مكانة كبيرة في الاقتصاد العالمي بفضل قيمتها التي قدرت بـ 5.7 تريليون دولار سنة 2008 (7ترليون دولار سنة 2014) حيث تقدر المنتجات الزراعية والأغذية المعلبة نحو 3.2 تريليون دولار سنة 2008 وبلغت 4 ترليون دولار سنة 2013، أما صناعة المشروبات العالمية فانتقلت من 1.4 تريليون دولار سنة 2008 إلى 2.6 ترليون دولار في 2013 وبلغ حساب أوروبا التي تحضي بأكبر حصة للصناعة الغذائية العالمية بـ 1.4 ترiliون سنة 2007، أما آسيا والمحيط الهادئy والدول الناشئة باعتبارها مساهم رئيسي للمواد الخام، فقد حققت السوق الهندية 182 مليار دولار سنة 2008، في حين ارتفع قطاع تصنيع الأغذية إلى 72 مليار دولار وفي الصين بلغ قطاع تجهيز الأغذية 44 مليار دولار سنة 2007 وارتفع إلى 50 مليار سنة 2008 .

كما نجد أن موازين القوى في إنتاج الصناعة الغذائية قد مالت في كفة الصين وروسيا والهند نتيجة للخطط التنموية والاستراتيجيات التي مكنتها من رفع إنتاجيتها، حيث بلغت الزيادة إلى 26 % في الصين بين عامي 2003 و2008، روسيا هي الأخرى حققت معدل زيادة معتبر بلغ 45 % عن نفس الفترة مقابل انخفاض في الولايات المتحدة بـ 12.5 %، ويعتبر سوق الصناعات الغذائية في العالم سوقاً متناقضاً، وقطاعاً متناقضاً بكل ما للكلمة من معنى، وهذا كون أنه من المنطق أن الدول ذات الأكبر كثافة سكانية توفر نسبة إنتاج أكبر، غير أن الواقع العالمي للنشاط مخالف تماماً فالنسبة الأكبر من الإنتاج تتوفرها الدول ذات الكثافة السكانية الأقل، بينما الدول ذات الكثافة العالية تنتج أقل بكثير، والشكل الموالي يوضح هذا التناقض في قطاع الصناعات الغذائية العالمية.

### الشكل رقم 01 : التناقض في قطاع الصناعات الغذائية العالمية.



**La source :** Jean-Louis RASTOIN, L'industrie agroalimentaire au cœur du système Alimentaire Mondial, Revue Regard Sur La Terre Dossier Développement, Alimentation, Environnement : Changer L'agriculture ?, Armond Colin, France, 2012, P. 276.

ويظهر هذا التناقض كون 64 بالمائة من الإنتاج العالمي للقطاعات الصناعية الغذائية توفره البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع والتي تتجاوز نسبتها من سكان العالم 16 بالمائة فقط، فهي رغم هذا توفر من الإنتاج ما قيمته 2436 مليار دولار (سنة 2009)، بينما الدول الناشئة ذات النسبة الأكبر من عدد سكان العالم بنسبة 52 بالمائة من العالم فتوفر فقط 30 بالمائة من إنتاج الصناعات الغذائية عالمياً، بمعدل نمو سنوي تراوح بين 7 إلى 12 بالمائة و 18 بالمائة بالنسبة للصناعات التحويلية مجتمعة، في حين أن الدول النامية والتي تحظى هي الأخرى بعدد سكان مرتفع نسبياً لم تساهم سوى بـ 6 بالمائة من إنتاج الصناعات الغذائية العالمية في سنة 2009، مقابل تمثيلها لـ 32 بالمائة من سكان العالم، بقيمة إنتاج إجمالي لم يتعدي 229 مليار دولار ومعدل نمو سنوي تراوح بين 7 إلى 18 بالمائة و 20 بالمائة بالنسبة للصناعات التحويلية مجتمعة.

وعليه نقول بأن مكانة وحجم الصناعات الغذائية العالمية لا ترتبط بحجم السكان كما هو مفروض ومنطقي، وإنما بالقوة الشرائية والقدرات الاستثمارية للبلد، وهي دائماً متركزة في البلاد الغنية (RASTOIN, 2012, p. 276).

### 3.3 الصناعة الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي:

تعتمد الصناعات الغذائية في مجمل مدخلاتها على الإنتاج الفلاحي، وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي من خلال ما يقدمه من مدخلات التصنيع الغذائي، ولهذا فإن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دوراً حيوياً في بناء قاعدة للتصنيع، بل تعد ركيزة أساسية للاقتصاد، يمكن حصرها فيما يلي :

- توفر الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية.
- تقدم الزراعة المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة، إضافة إلى المواد الغذائية التي تقدمها كطعام للأفراد، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية عند ارتفاع المداخل فتقل الطلب على المواد الغذائية الرئيسية والنشويات والبروتين النباتي، ويزداد الطلب على المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية كمنتجات الألبان والبروتين الحيواني والفواكه والخضروات.

- الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية وفي الوقت نفسه تحتاج الصناعة للمنتجات الأولية التي تتطلب عملية تصنيع كالصناعات الغذائية، وهذا يعني أن الأنشطة الزراعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأنشطة التصنيع وبالخصوص الصناعة الغذائية، والتي لا يمكن أن تشتمل دون الحصول على الخامات الأولية من القطاع الزراعي.

- توفر الصناعات الغذائية سوقاً لاستيعاب فائض الإنتاج الزراعي تساهم الصناعات الغذائية في خلق أسواق كفيلة بامتصاص فائض الإنتاج الزراعي، وخاصة في مواسم الإنتاج، فتضمن المحافظة على استقرار أسعار المنتجات الزراعية، وتتوفر الحماية اللازمة للمنتج المستهلك على حد سواء بتوفير المواد المصنعة وقت الندرة واستيعاب الفائض في المنتجات الزراعية في مواسم الإنتاج (أحمد، 2014).

- الزراعة مصدر للعمالة الفائضة تقدم الزراعة لقطاعات التنمية الاقتصادية الأخرى العمالة الفائضة لديها، والمتوفرة في القطاع الزراعي، ونظرًا لنمو سكان القرى وكذا انتشار استخدامات التكنولوجيا الزراعية في الأعمال الزراعية المختلفة من المحاريث الحديثة والمعدات وغيرها من الآلات، التي تعمل على توفير الأيدي العاملة، وبالتالي زيادة إنتاجية العامل التي

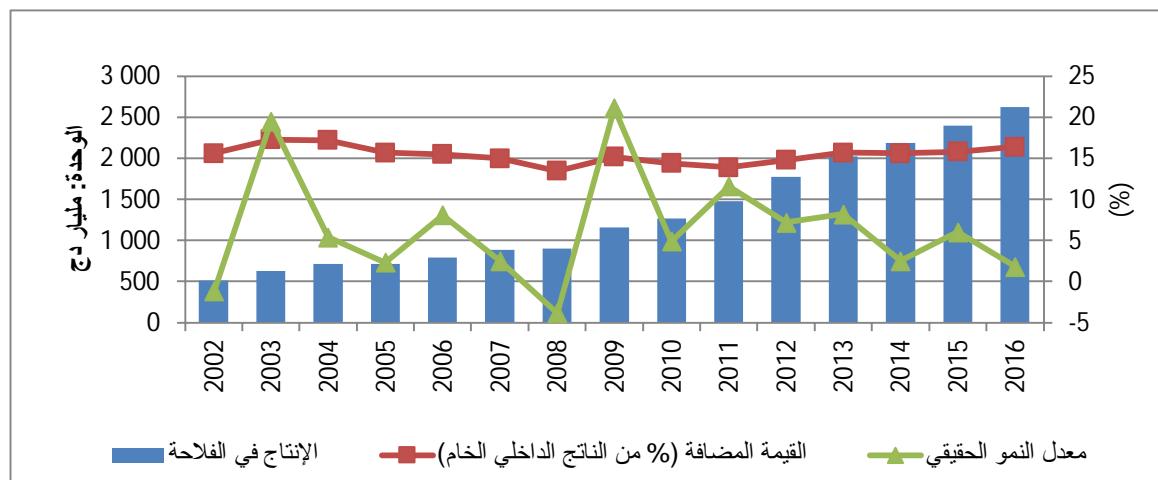
تؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الزراعية، وظهور فائض يتم تحويله تلقائيا إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى . (mokhtar, 2008, p. 8)

#### 4. المنتجات الفلاحية في الجزائر :

##### 1.4. تطور المنتجات الفلاحية :

حق الإنتاج الفلاحي الخام من حيث القيمة وفق ما هو ممثل في الشكل (10) زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة 2002-2016 بمعدل 12.7% سنويا، كان أعلىها في سنة 2008 بـ 28.3%， كما بلغت نسبة التطور في سنة 2016 عن سنة 2002 ما يعادل 267%， وهو ما يعكس النمو المتزايد لهذا القطاع ضمن النسيج الاقتصادي الوطني (Abdelhamid Bencharif et jean Rastoin, 2007, p. 8)، حيث استفاد هذا القطاع في سنة 2016 فقط عن طريق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضبط الإنتاج الزراعي من مخصصات دعم موجه لمختلف نواحي النشاط الفلاحي.

الشكل (02) تطور بعض مؤشرات الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2016



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

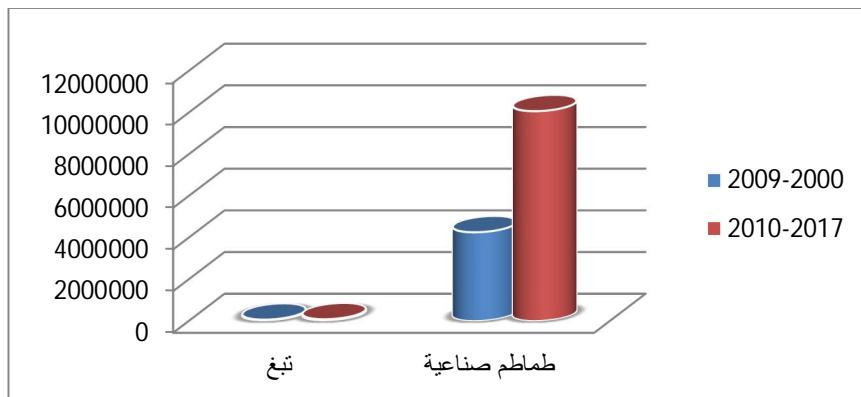
##### 2.4. أهم المنتجات الفلاحية في الجزائر :

■ **الحبوب** : تحلت منتجات الحبوب مكاناً استراتيجياً في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين (2000-2009) و (2010-2017)، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة، وتقدر

المساحة المزروعة بالحبوب خلال الفترة (2000-2009) بحوالي 3200930 هكتار ، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74 % من إجمالي مساحة الحبوب، في حين بلغت المساحة 3385560 هكتار خلال الفترة (2010-2017) ، بزيادة 6 % مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009) ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة (2010-2017) بنحو 41.2 مليون قنطار ، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بالفترة 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار، ويكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51٪ و 29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب (2010-2017).

**للمحاصيل الصناعية :** تكرز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.380 هكتار خلال الفترتين (2000-2009) و (2010-2017) بالنسبة للتبغ، بلغ معدل مساحته 4.850 هكتار خلال نفس الفترتين، وقد ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير، ب 136٪، ناتج عن تحسن المردود، والذي ارتفع من حوالي 200 كغ في هكتار خلال الفترة (2000-2009) إلى أكثر من 500 كغ في هكتار في فترة .2017-2010

الشكل رقم (03) : تطور المحاصيل الزراعية 2000-2017



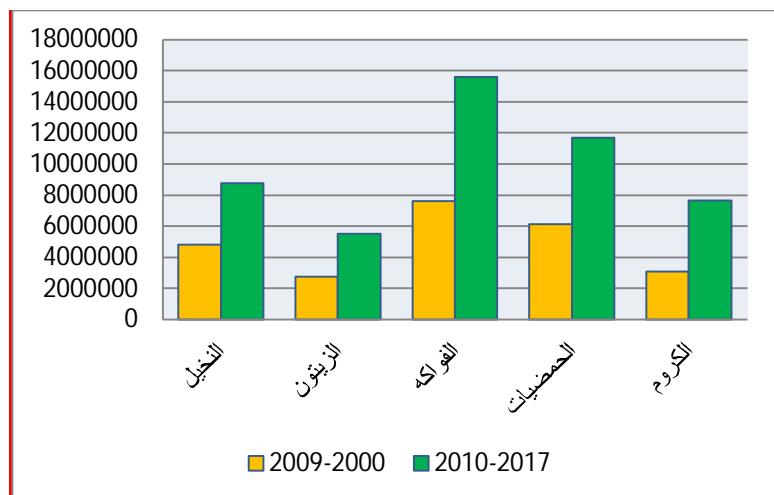
**الأشجار المثمرة والكروم :** على مدى العقد 2000-2009، غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396.480 هكتار ، 39٪ منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون ، و 30٪ للأشجار المثمرة ، و 23٪ للنخيل و 8٪ للحمضيات، وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47٪ مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58٪، والأشجار المثمرة بنسبة 56٪، و 41٪ للحمضيات 20٪ للنخيل،

وازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2009-2000) الذي

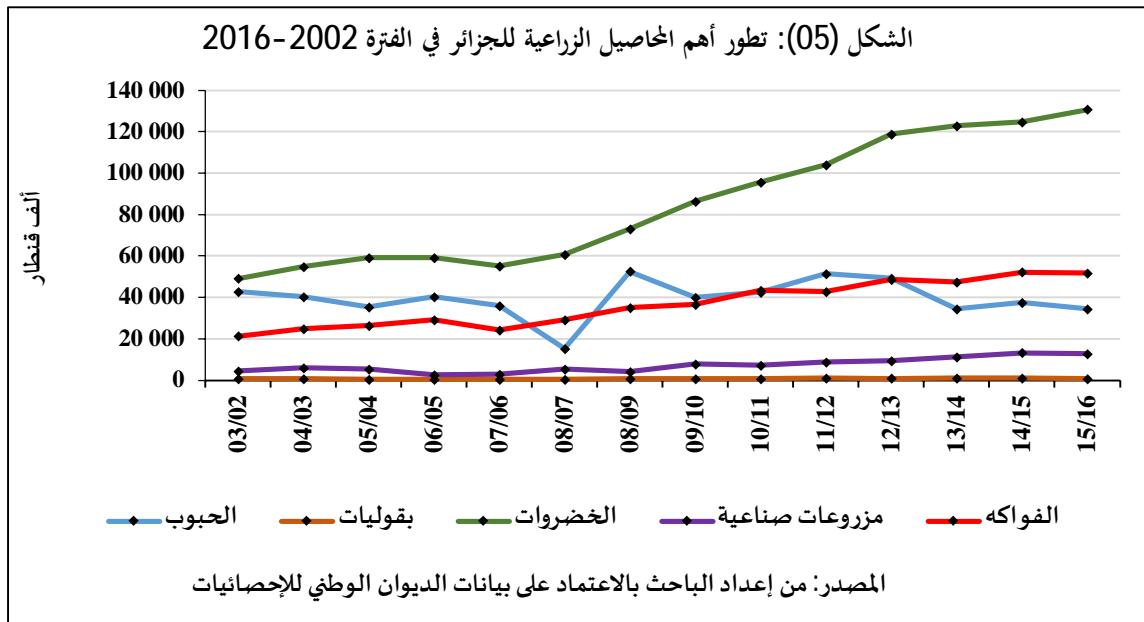
يمثل :

الأشجار المثمرة ذات البذور و ذات النواة 102٪، الزيتون 99٪، الحمضيات 91٪، التمور 82٪ كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير ، مع زيادة بنسبة 75٪ بين 2010-2017 و 2000-2009.

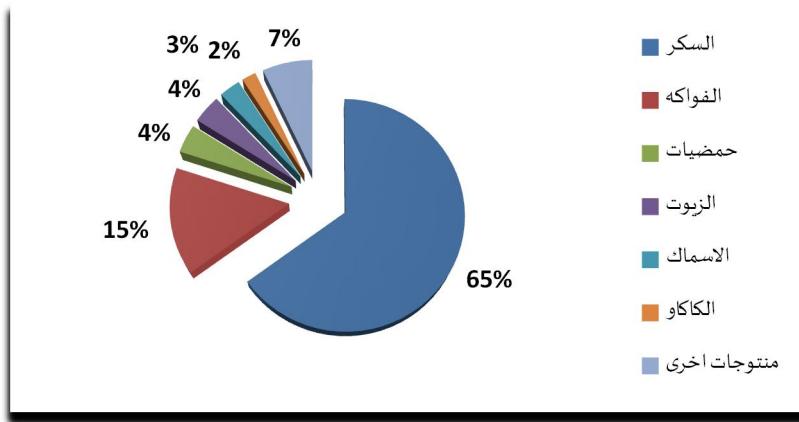
**الشكل رقم (04) : تطور الاشجار المثمرة والكرום 2000-2017**



ووفقاً للبيانات المقدمة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2016، فإن قطاع الفلاحة يحتل المرتبة الثالثة من حيث المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، بعد قطاعي الخدمات السوقية والخدمات غير السوقية، حيث قدر متوسط هذه المساهمة خلال فترة الدراسة 2002-2016 بمعدل 15.4٪، في حين عرف معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بالأسعار الثابتة تذبذباً على طول الفترة تبعاً لتغيرات إنتاج بعض المحاصيل المتمثلة أساساً في الحبوب، أين تحقق أعلى معدل نمو في سنة 2009 بـ 21.1٪ وبمعدل سالب في سنة 2008 قدره -3.8٪، حيث تأثرت مردودية المساحات المزروعة بالقمح والشعير بالتذبذب في تساقط الأمطار باعتبارها زراعة مطرية، على عكس باقي المحاصيل الزراعية التي تعتمد على الري (بشكل أساسي: البطاطا، الطماطم، البصل، البطيخ، التمور).



الشكل رقم(06) : الصادرات الجزائرية من المنتوجات الفلاحية خلال سنة 2017.



O.Bessaoud ;J-P.Pellissier ;J-P.Rolland.Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie.(Rapport de recherche) CIHEAM-LAMMA.2019 pp82.hal02137632

##### 5. تنافسية الصناعة الغذائية في الجزائر :

###### 1.5. صادراتالجزائر من الصناعات الغذائية :

ارتفعت الصادرات الجزائرية من المنتجات الغذائية من 327 مليون دولار سنة 2016 إلى 348 مليون دولار في سنة

2017 مسجلة نموا بمعدل 6.42 % مشكلة 1 % من إجمالي الصادرات الجزائرية المقدرة ب 34.7 مليار دولار، ومن

أهمها الصادرات من سكر القصب وسكر الشمندر بقيمة 225.46 مليون دولار و صادرات التمور التي ارتفعت من

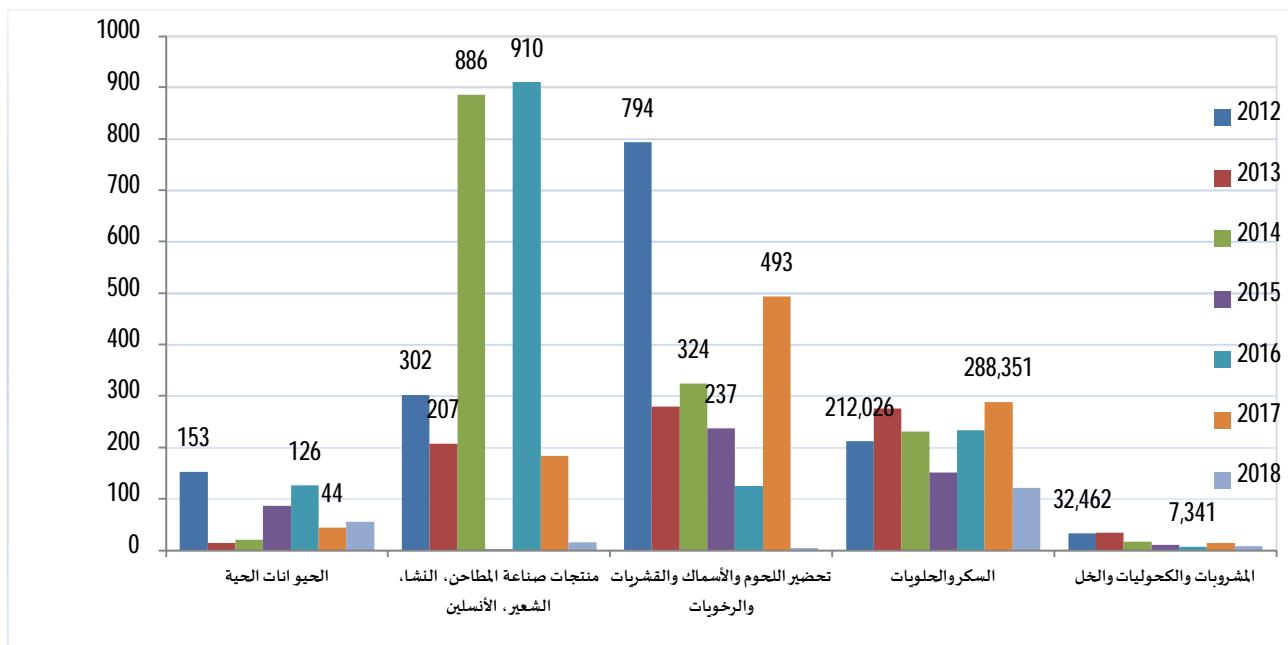
37.53 مليون دولار سنة 2016 إلى 51.37 مليون دولار سنة 2017 ، وذلك بالرغم من أن الصناعات الغذائية تعد

من أهم الصناعات التي تشهد معدل نمو مرتفع، فبالرجوع إلى معطيات سنة 2017 سجل ارتفاع معدل نمو الصناعة المعملية ليبلغ 4,4 % مقابل 3,9 % في سنة 2016 وكان توسيع النشاط في الصناعة المعملية، مدفوعا بفرع 5,7 % في سنة 2017 بقيمة مضافة تقارب 52 % من القيمة المضافة للصناعة المعملية، ويساهم نشاط الصناعات الغذائية بواقع 65,8 % في نمو هذه الصناعة (نقرير ، 2016).

ولكن عند تحليل معدل جهود التصدير (*Taux De L'effort A L'exportation*) والذي يعبر على الحصة المئوية من الإنتاج المحلي الموجه للتصدير إلى الخارج، نجد أنه ضعيف في فرع الصناعات الغذائية حيث قدر ب 2.4 % وهو مشابه وقريب من المعدل المسجل في فروع الصناعات التحويلية الأخرى، حيث في الصناعات الحديدية لم يتجاوز معدل التصدير 1.6 % من إجمالي إنتاجها في سنة 2016 ، الصناعات النسيجية والملابس 0.4 % صناعة الجلد والأحذية انخفض معدل التصدير من 37.3 % في سنة 2011 إلى 18.7 % في سنة 2016 ، صناعة الخشب والورق استقرت عند مستوى 4.7 % الصناعات الأخرى 0.1 %، أما الصناعات الكيميائية والبلاستيكية والمطاط فان معدل جهود التصدير وصل في سنة 2016 إلى مستوى 67.8 % من إجمالي الإنتاج، من جهة أخرى يسجل ارتفاع فرع الصناعات الغذائية بالأسواق الدولية (عبدات، 2011، صفحة 80) في استيراد معدات ومدخلات الإنتاج، حيث ارتفعت الواردات 8 مليارات دولار مقابل 8.223 مليارات دولار في سنة 2016 مسجلة ارتفاعا من المنتجات الغذائية في سنة 2017 إلى مستوى 4372.6 % وهي تشكل ب 18.36 % من إجمالي فاتورة الواردات التي قدرت ب 45.957 مليار دولار الذي يشير إلى الحصة المئوية للواردات في تغطية *taux de pénétration* وتتسم هذه المنتجات بارتفاع معدل النفاذ أو الاختراق الطلب المحلي خلال الفترة 2011 و 2016 ، حيث مثل معدل الاختراق لمنتجات الصناعات الغذائية 31.1 % أي أن 31.1 % من الطلب المحلي من المنتجات الغذائية يتم تأبيتها عن طريق المنتجات الغذائية المستوردة في حين تغطى النسبة الأخرى عن 87 % في سنة 2016 طريق الإنتاج المحلي الوطني وهو معدل متوسط نوعا ما مقارنة ببعض الصناعات الأخرى مثل المنتجات المعدنية ، إن تبعية فرع الصناعات الغذائية إلى الأسواق الدولية لتوفير مدخلات الإنتاج والمواد الأولية يعد دليلا على عمق تبعية وارتباط الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر بالأسواق الدولية (*évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 a2016, 2017, p. 89.*).

غير انه في سنة 2018 نلاحظ تراجع ملحوظ فيما يخص صادرات الصناعة الغذائية وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (07) : صادرات الصناعة الغذائية 2018



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم 1

- صادرات الجزائر من صناعات الحبوب والأعلاف والنشويات والفرينة ومنتجات الأخبار :

إن منتجات صناعات الحبوب والأعلاف والنشويات لا نقصد بها تلك المحاصيل الزراعية، فذلك باب آخر من الغذاء غير المصنّع، وإنما نقصد تلك الحالة الثانية للحبوب ومشتقاتها جراء إدخال عمليات التصنيع والتعليق والتقطيف، وكل تغيير فيزيولوجي يطرأ على حالة الحبوب ومشتقاتها (Organisation mondiale du commerce, 2014, p.

51)، وفي الإحصائيات الموالية نحاول مقارنة مخرجات الجهاز الإنتاجي لذات الشعبة في الجزائر إلى الخارج، مع الدول الإفريقية، بالتركيز على أهم أسباب تلك المرتبة لدولة كانت - تاريخيا - الأولى في تصدير مادة القمح الخام :

**الجدول ( 01 ) صادرات الجزائر من صناعات الحبوب والأعلاف والنشويات ( النشاء ) والفرينة مقارنة بدول إفريقيا**

المصدرون	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	22252	1290	3966	10315	16056	7283	6114
غانا	10948	13552	41144	16704	19469	21248	13439
السنغال	10037	12365	29464	38319	48245	48388	49650

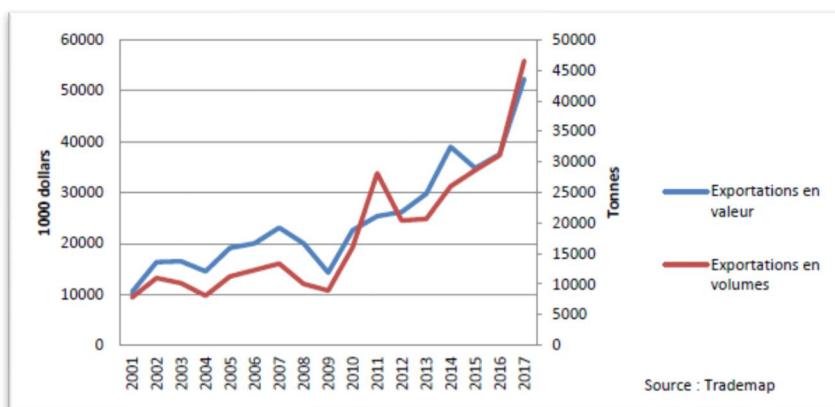
المصدر : [http://www.trademap.org/Product\\_SelCountry\\_TS.aspx](http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx)

نلاحظ أن الجزائر تبقى ضعيفة الترتيب في تصدير منتجات صناعات الحبوب والأعلاف والنشويات إذ أنها في سنة 2014 بلغت صادراتها في ذات المادة حوالي 499 ألف دولار أمريكي ، لتصل إلى عتبة الـ 6 مليون دولار في سنة 2015 ، وهو تحسن ملحوظ، يرجع الفضل فيه إلى عاملين ، أولاً تحسن الآلة الإنتاجية لذات الصناعة، والى تشجيع السلطات العمومية للصادرات خارج المحروقات عبر الزمن (L'ALGERIE, (Période : Année 2017).

- صادرات الجزائر من التمور : في 2017 قامت الجزائر بتصدير ما يقارب 466000 طن من التمور، أي ما يعادل قيمة 52 مليون دولار ، هذه الصادرات ارتفعت بشكل منتظم ابتداء من سنة 2009 وهذا ما يوضحه الشكل التالي

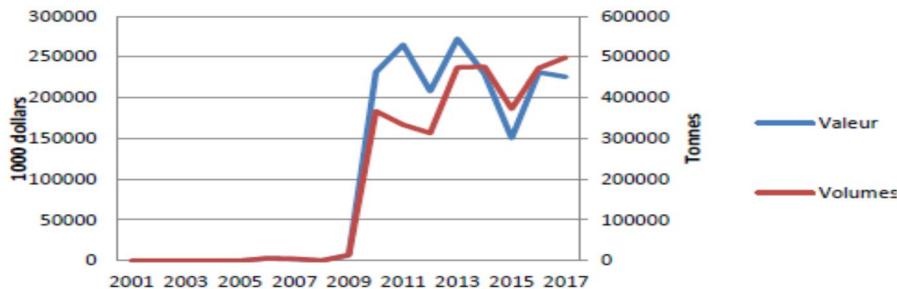
: (O.Bessaoud & J-P.Pellissier, 2019)

**الشكل رقم (08): صادرات الجزائر من التمور 2009-2017**



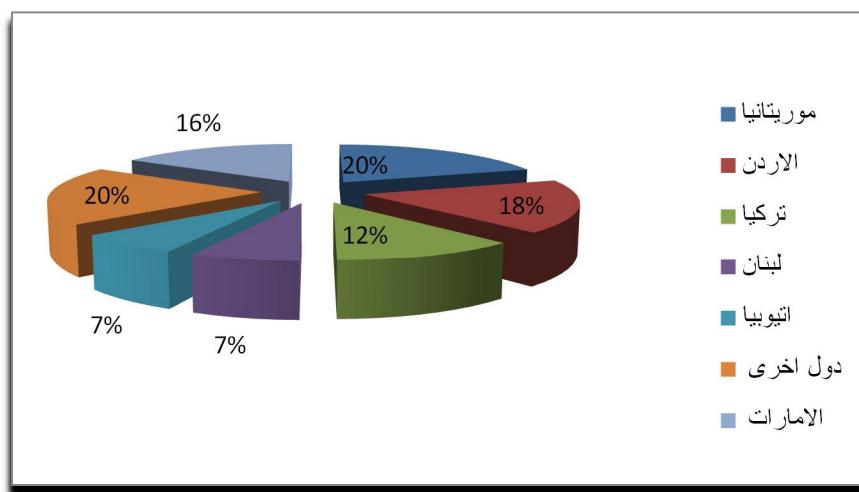
- صادرات الجزائر من السكر :في سنة 2017 قامت الجزائر بتصدير أكثر من 500000 طن من السكر ما يعادل قيمة 25 مليون دولار، هذه الصادرات تعدت 14000 طن في سنة 2009 و367000 طن سنة 2010 وهذا ما يوضحه الشكل

الشكل رقم(09) صادرات الجزائر من السكر 2009-2017



O.Bessaoud ;J-P.Pellissier ;J-P.Rolland.Rapport de synthèse sur l'agriculture en Alérie.(Rapport de recherche) CIHEAM-LAMMA.2019 pp82.hal02137632

الشكل رقم(10)الصادرات الجزائرية من السكر بالقيمة حسب الدول المستوردة 2001-2019(مجموع 225 مليون )



O.Bessaoud ;J-P.Pellissier ;J-P.Rolland.Rapport de synthèse sur l'agriculture en Alérie.(Rapport de recherche) CIHEAM-LAMMA.2019 pp82.hal02137632

- صادرات الجزائر من صناعات الحليب ومشتقاته:

بالتركيز على سلسلة القيمة لإنتاج الحليب ومشتقاته، والميزة النسبية للدول المتميزة في إنتاج وتصدير هذه المنتجات، نجد أن الجزائر مازالت تعاني تبعية في هذا الشأن (العربي، 2018، صفحة 26)، ومن جهة أخرى، نجدها تحاول عبر برامج الدعم الفلاحي تشجيع تربية أصناف الحيوانات المدورة للحليب - خاصة الأبقار -، ولكن من جهة الصادرات للحليب ومشتقاته - ، فالترتيب إفريقيا كما يلي :

الجدول رقم (02) : الصادرات الإفريقية ومكانة الجزائر منها في شعبة صناعات الحليب ومشتقاته (الوحدة 1999 دولار).

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	المستوردون
37253 8	41505 1	41502 8	40188 1	51690 0	51557 4	47563 4	35987 7	4157 5	3553 7	4198 0	2639 1	مصر
23091 2	29610 5	28757 0	26398 7	24105 4	23308 4	74854 55211		3588 8	3221 2	2634 6	4145 8	إفريقيا ج
12016 0	13576 3	14902 0	12375 9	97502 9	96311 9	96039 9	96731 9	9828 8	9905 8	7322 4	4922 5	المغرب
40900	29526	25712	20727	18191	16247	6703	4995	639	306	433	327	أوغندا
40637	37274	54477	46075	64270	29685	29889	34503	3848 2	2031 1	1659 2	9609	تونس
13924	16806	41004	23683	20960	14314	12859	7335	8752	1072 0	7973	6669	السنغال
2604	4082	4888	2251	1032	1104	2285	2964	2016	3953	5385	5544	الجزائر

المصدر : [http://www.trademap.org/Product\\_SelCountry\\_TS.aspx](http://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx)

بالمقارنة مع متصدر القائمة إفريقيا، تمثل الجزائر خمس تصديره سنة 2004 ، و حوالي أقل من مائة مرة من تصديره سنة 2015 ، هذا يطرح تساؤلين أساسين، الأول يتعلق بأسباب إنخفاض صادرات الجزائر من منتجات صناعات الحليب ومشتقاته، والثاني عن أسباب تزايد الصادرات لباقي الدول الإفريقية، خاصة دولة مصر، وقد تكون الإجابة المبدئية هي في تزايد النمو الديمغرافي للجزائر، وهذا ما جعلها تتوجه نحو الاكتفاء الذاتي في ذات المادة، التي تعتبر إستراتيجية، وأيضاً ما يتعلق بظفر مصر بالعديد من الأسواق العالمية في ظل تغير الأحداث في العالم.

## 2.5.ضعف تنافسية فرع الصناعات الغذائية الجزائرية:

أظهر مؤشر تحليل أداء تنافسية القطاع الصناعي لليونيدو في الجزائر لسنة 2018 أنها احتلت المرتبة 94 من أصل 150 دولة بحصولها على 0.015 % نقطة مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بـ 0,072 % نقطة، إضافة إلى تدني نسبة الصادرات الجزائرية عالية التكنولوجيا التي لا تشكل إلا 0.1 % من إجمالي الصادرات والصادرات ذات التكنولوجيا المتوسطة التي ركلت حوالي 5.9 % في حين لم تتجاوز حصة الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط 0.3 % من إجمالي الصادرات.

## 2.6.الخاتمة :

تعتبر الصناعات الغذائية خليطاً من الأنشطة المختلفة من الزراعة والصيد والصناعة، التي توفر المواد الأولية كي تقوم بالتحويل والتغليف، وتتضمن أخيراً التوزيع للمنتج الغذائي، ويلعب هذا القطاع دوراً هاماً وحيوياً في الاقتصاد الوطني، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي، إضافة إلى كونه المنفذ وأداة التقييم والضبط للإنتاج الزراعي في القطاع الأولي، حيث مخرجاته هي مدخلات لهذا الأخير، ويعتبر عنصراً محدداً لاستراتيجية الأمن الغذائي، وهو أيضاً مصدراً هاماً للعملة الصعبة في حال التوجّه بالتصدير والتبادل الدولي، لذا يرشح بديلاً عن النفط كمصدر للعملة الصعبة وقناة للتصدير، كما يتضح لنا أن قيام الصناعات الزراعية الغذائية في بلد ما مبني على قدرتها على تحويل تلك المادة الغذائية الأولية من مرحلتها الخام، إلى حالتها المصنعة والمحفوظة حفظاً يسمح للفرد من إستهلاكها بعد مدة زمنية (agricoles, 2008, p. 122)، وهذا النشاط يعكس المستوى المعتبر لтехнологيا حفظ الأطعمة، والحفاظ على استدامة الغذاء .

ويتضح مما سبق أن الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر تواجهها الكثير من التحديات لتفعيل دورها ومساهمتها في توفير الغذاء اللازم والمستقر للمستهلك الجزائري، إنها بحاجة ماسة إلى اعتماد جملة من التدابير الإستعجالية حتى يضمن لها النمو الإيجابي والمستدام، ويستدعي ذلك إحداث تعديلات على خصائصها الإنتاجية والارتقاء بها إلى المستوى الذي بلغته الشركات الكبرى العالمية وفك ارتباطها بالأسواق الدولية وتعزيز التكامل مع القطاع الزراعي، لاسيما وأن مسألة الأمن الغذائي في الجزائر أصبحت تطرح بشدة على المدى المتوسط والطويل، فهي تحتاج إلى استقرار وانتظام التموين وتقليل المخاطر الناتجة عن تغير الأسعار وعدم استقرار الأسواق والمشاكل المرتبطة بضعف القدرة الشرائية.

ورغم توفر الظروف الطبيعية - خاصة - المنتوجات الفلاحية الخام في الجزائر، تبقى هذه الأخيرة محظلة لذيل الترتيب في العديد من المنتوجات الزراعية الغذائية، سواء ذات الأصل الحيواني أو النباتي، والملاحظ في خضم هذا الفصل، يجد أن السلطات العمومية لم تتأى عن دعم التصدير لهذه المنتوجات، ناهيك عن التسهيلات الجبائية والضرورية المؤطرة لهذه النشاطات الناشئة، وبالمقارنة مع بعض الدول العربية الإفريقية، وبالرغم من الثروة الطبيعية للجزائر مقارنة بهذه الدول، نجدها - هذه الدول العربية - متوقفة في مجال الإنتاج والتصدير، إذ يبقى الكثير من العمل ينتظر السلطات العمومية لتحريك عجلة النمو في نشاطات الصناعات الزراعية الغذائية.

## 7. النتائج :

- تعتبر الصناعة الغذائية من أوسع الصناعات التحويلية في العالم وهي بمفهومها الواسع لا تشمل فقط تصنيع المواد الغذائية الخام، بل تشمل صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها، كصناعة مواد التعبئة والتغليف ومكائن التصنيع والمواد الكيميائية وبقية المواد المضافة والأنزيمات.

- يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد، وتأتي أهميته كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي تساهم بدورها في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما أنها تساهم في تأمين الغذاء للإنسان وتحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية.

- الصناعة الغذائية كفرع من القطاع الصناعي لا يمكنه أن يخرج عن هذا النشاط الإنتاجي من خلال تحويلها للمواد الخام الزراعية الغذائية إلى سلع جاهزة وشبه جاهزة لإشباع الحاجات الإنسانية.

#### 8. التوصيات :

- إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي الغذائي بما يحقق التوسيع في تصدير السلع الغذائية المنافسة للسلع الأجنبية في الأسواق الدولية، وترشيد الواردات وتحقيق التوازن قدر الإمكان كي تستفيدالجزائر من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- تشجيع المؤسسات العمومية على الاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك من خلال الإدارة الجيدة للعائدات النفطية وبالتحديد شركة سوناطراك كونها تمتلك خلاف مالي يسمح لها بالاستثمار في هذا الفرع.
- إقامة عقود بين مؤسسات الدولة وال فلاحين ، لتوريد السلع الغذائية بما يسمح من زيادة مداخيلهم، وبالتالي ما يسمح للأفراد ورجال الأعمال من إقامة مؤسسات صغيرة ومتعددة في النشاط الزراعي، وذلك ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتكاملها مع القطاع الصناعي، واللجوء إلى تقديم تسهيلات تحفيزية للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب، بما يفتح آفاقاً واسعة للخروج من دائرة الاقتصاد المعتمد على قطاع المحروقات، والاستفادة من المؤسسات الناجحة (دانون، سيفيتال، سيم،... وغيرها)
- تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية، و تعزيز الجهد في زيادة الصادرات من حيث إزالة المعوقات الإدارية والفنية التي تواجه المصدرین وتوفير الخدمات الضرورية المساعدة على ذلك مثل الاهتمام بالفرز والتعبئة والتغليف.
- زيادة مستوى التكامل بين القطاع الزراعي والصناعات الزراعية الغذائية برفع درجة إدماج المنتجات الزراعية في حلقة الإنتاج الرسمية، وتقليل نسبة الفاقد منها للحد من الاعتماد الكبير على الأسواق الدولية التي تشهد تقلبات سعرية وكمية ذات تأثير مباشر على قدرة الصناعات الزراعية الغذائية على إتاحة الغذاء وضمان استقرار إمداداته وأسعاره.
- تشجيع الصناعات الزراعية على احترام معايير ومواصفات الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التعبئة والتغليف، وتوفير الخدمات الداعمة للنقل المبرد وأماكن التخزين لضمان قدرة منتجاتها على الحفاظ على خصائصها الصحية.

- تشجيع استثمار القطاع الخاص في فرع الصناعات الزراعية الغذائية، وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقضاء على القطاع غير الرسمي، وإدماجه في حلقة الإنتاج بتبسيط الإجراءات المؤسساتية وتحسين مناخ الاستثمار.

## 9. المراجع

### - المراجع باللغة الأجنبية :

- Abdelhamid Bencharif et jean Rastoin. (2007). concepts et méthodes de l'analyse de filières agroalimentaires : application par la chaîne globale de valeur au cas des blés en Algérie, working paper N7, CIHEAM.
- agricoles, L. f. (2008). et alimentaires en méditerranée, Méditera, CIHEAM.
- évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 à 2016, c. s. (2017).
- Global Food Industry, U. (2017). United States Department of agriculture, economic research service, on the link:. Récupéré sur <https://www.ers.usda.gov/topics/international-markets-trade/global-food-markets/global-food-industry>, access
- L'ALGERIE. ((Période : Année 2017). STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DESTATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE.
- mokhtar, K. (2008). L'industrie agroalimentaire : Réalité, Enjeux et Problèmes. Dans Colloque internationaleL'importance de l'économie industrielle dans la conception et la conduite des politiques industrielles les économies émergentes, Biskra le 2 et 3 décembre (p. 8).
- O.Bessaoud, & J-P.Pellissier. (2019). Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie.(Rapport de recherche) CIHEAM-LAMMA. pp82.hal02137632.
- Organisation mondiale du commerce, r. a. (2014).
- RASTOIN, J.-L. (2012). , L'industrie agroalimentaire au cœur du système alimentaire mondial, Revue Regard sur la terre, dossier Développement- alimentation- environnement : changer l'agriculture ?, Armond colin, France.

### المراجع باللغة العربية :

- احمد محمد سيد. (2016). دور مشروعات التصنيع الغذائي الصغيري والمتوسطي في تنمية الصادرات المصرية،.
- تأليف المؤتمر الدولي الأول لسلامة الغذاء وحماية المستهلك تحت رعاية الاتحاد العربي للمجتمعات العمرانية الخارجية

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي الجديدة وبرعاية وزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة (صفحة 18).

- الزراعة في اليمن و الاستثمار في الصناعات الغذائية، من موقع المركز الوطني للمعلومات لرئيسة الجمهورية اليمنية، على الرابط: (بلا تاريخ). تم الاسترجاد من <https://www.yemen-nic.info/agri/invo/chance/indstiry.php>. تم الاسترجاد من (بنك الجزائر) . تقرير. (2016) .
- سالم توفيق النجفي. (2009). الأمن الغذائي العربي - مقاربات إلى صناعة الجوع. تأليف مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى .
- صندوق النقد العربي. (2018). نشرة إحصائيات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية، العدد السادس.
- عبد الوهاب عبادت. (2011). ، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة 1997-2007 . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة ، الجزائر 80 . 2011.
- عز الدين فراح. (1997). الصناعات الغذائية. دمشق: دار الفكر العربي.
- مصنوعة احمد. (2014). الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: الواقع والمأمول".، تأليف الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات، الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف. مخبر العولمة واقتصاديات / شمال إفريقيا -مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة.

المؤلف (هادف حيزية)

## 10. الملاحق :

Total exports commodities  
Classification Harmonized System - 2 Digits  
For the Period (2012-2018)  
Algeria

إجمالي الصادرات السلعية  
تصنيف النظام المنسق - أبواب المستوى الثاني  
لعام 2012-2018 (الجذاء)